



## الحركة الوطنية للنخب والكفاءات العلمية والمهنية المشروع السياسي

يمر العالم اليوم بمرحلة مليئة بالتطورات والتحديات الكبرى في مختلف المجالات، وبصورة خاصة في المجال الإقتصادي الذي يعد المجال الأكثر إلحاحاً وأهمية، بحكم ارتباطه برأس المال البشري في النمو المستدام والطويل الأمد. وكان العراق قد بذل جهوداً كبيرة في نصف القرن الماضي في هذا المجال بإهتمامه بالنهوض بمستوى التعليم، وبناء كفاءات علمية وطنية متميزة، لكن الظروف التي مر بها، جعلته يعاني من شحة هذه الكفاءات واليد العاملة الماهرة المؤهلة، نتيجة الهجرة القسرية المستمرة لكفاءاته وعماله، بسبب الظروف التي عصفت به، والتنافس الكبير بين الدول المتقدمة في تقديم الإغراءات لليد العاملة عالية التأهيل لجذبها، فضلاً عن تبني معظم دول العالم لنظام إقتصاد السوق، وتحرير إقتصادياتها للدخول دون قيود في نشاطات التجارة والإستثمار والإنتاج والخدمات، مما جعلها في حاجة دائمة ومنتزيدة للكفاءات العلمية والفنية لتلبية إحتياجات وجودها وتفاعلها في النظام العالمي الجديد.

إن العراق حافل بأعداد كبيرة من مواطنيه من أصحاب الكفاءات العلمية والمهنية العالية القدر والمستوى، لكن غالبية هؤلاء، ليست لديهم القدرة على الإنتاج بالمستوى الذي يتطلبه بناء وتقدم الوطن، لأن حقوقهم السياسية والمدنية والمهنية غير مضمونة ولا مصانة، إن لم نقل منتهكة ومنهوبة، من قبل شخصيات وقوى سياسية متنفذة في الدولة، تعرقل العمل والإنتاج عبر تشريعات غير مدروسة ولا مناسبة، لأن هؤلاء لا يريدون أن يفهموا بأن الوطنية ليست مجرد خطب وقصائد وهتافات ولافتات وتظاهرات، لكنها عمل جاد ومتواصل، وجهد دائم مثمر، تنظمه وتحميه تشريعات مدروسة ومتلائمة مع إحتياجاته من جهة، وطبيعة إحتياجات سوق العمل والإنتاج من جهة ثانية. لذلك، تسببت مواقف وقرارات وتشريعات القوى والكتل السياسية في العراق في عدم توفير الفرص والأجواء القانونية والإقتصادية والإجتماعية لإستثمار إمكانيات النخب والكفاءات العراقية، مما جعل البؤس شعاراً لحياة العراق والعراقيين في هذه المرحلة في كل المجالات.

ومن أجل مواجهة هذه الظروف، وبقصد تحسينها قدر الإمكان، تم تأسيس **الحركة الوطنية للنخب والكفاءات العلمية والمهنية**، للارتقاء بمستواهم، ورعاية مصالحهم، وضمان حقوقهم المهنية، وتوفير فرص العمل والإبداع لهم، لأن الجهود التي يبذلونها لتحقيق النمو والتقدم والرفاهية للوطن والمواطن، هي الأساس الذي يقوم عليه مجتمع الحرية والعدالة والمساواة المنشود الذي ترى **الحركة الوطنية للنخب والكفاءات المهنية**، أن قيامه وديمومته وتطوره، يتطلب الخبرة والكفاءة العلمية التي تمتلكها النخب والكفاءات الحرة والشريفة في البلد، وحسن توظيفها في استخدام الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة، الأمر الذي يتطلب جهود هذه النخب وتعاونها وإشراك الجميع معها، من دون تهميش أو إقصاء لأي أحد، كما هو الحال في العراق اليوم. وتهدف **الحركة** أيضاً وفي الوقت نفسه لتنشيط المطالبة بحقوق هذه الكفاءات، مع مراعاة القيم الوطنية والقومية والإنسانية الأساسية، لأن الهدف والغاية من تشكيل **الحركة الوطنية للنخب والكفاءات العلمية والمهنية**، أن تكون دار خبرة وطنية جامعة، وصرح حرية، همها الأول مصالح وهموم هذه النخب والكفاءات، من دون إغفال ولا إهمال لمصالح الوطن والمواطن، ولا تفضيل للجانب المهني على الجانب السياسي، لما للتجمعات العلمية والمهنية وبقية مؤسسات المجتمع

المدني من دور أساسي وطبيعي في التنمية الوطنية بكل أبعادها، مما يتطلب الإعراف بهذا الدور، وتوسيع قاعدة المشاركة في أدائه، وتلتزم الحركة الوطنية للنخب والكفاءات العلمية والمهنية في ذلك، بقواعد وأولويات العمل العلمي والمهني التي من شأنها تحريك عجلة التنمية الوطنية، وضمان حقوق هذه النخب ومشاركتها في صنع القرار في إطار إحترام الشرعية والإلتزام بحكم القانون والعمل الديمقراطي.

وتعد الحركة الوطنية للنخب والكفاءات العلمية والمهنية نفسها معنية بشكل مباشر ومسؤولة أمام الشعب عن كشف الفساد الإداري والمالي بأقصى درجات الموضوعية والشفافية، ومراقبة أداء المؤسسات الحكومية كافة، لفضح عمليات الغش والتراخي والتسيب المالي والإداري، مع الأخذ بنظر الإعتبار أن الرقابة التي ستمارسها عليها، تختلف باختلاف طبيعة وحجم نشاطها ووظائفها ومسؤولياتها، والأهداف التي تسعى لتحقيقها، والمعايير التي تعمل على أساسها، وطبيعة النظام السياسي الحاكم في العراق، فالرقابة في ظل نظام إستبدادي طائفي قائم على المحاصصة، تختلف عن تلك الموجودة في نظام ديمقراطي يقوم على سلطة الشعب، ويحتكم لسلطة الدستور والقانون ويأخذ بمبادئ الفصل بين السلطات الثلاث وراقبتها على بعضها، لأن العراق يعاني اليوم من فساد مالي وإداري كبيرين، يفوق كل تصور، ويحتمى بالإستبداد والمحاصصة من الرقابة والمساءلة والمحاسبة، ولن يكون بالإمكان أبداً، تحقيق تنمية ترتفع وتتحسن فيها مستويات الإنتاج ونوعيته، ما لم يتم البدء أولاً بكشف المفسدين والمقصرين، ومحاسبتهم ومعاقبتهم، ليضمن المواطن على نتائج عمله، ويعلم وجهته، ويشعر بجذواه.

**ولعل أهم الثوابت التي ينطلق منها المشروع السياسي للحركة الوطنية للنخب والكفاءات العلمية والمهنية هي:**

- ✚ إن الوطنية عطاء بلا حدود، يقدمه المواطن من دون مقابل حتى يتحول إلى جزء طبيعي من سلوكه اليومي عبر المشاركة والممارسة المفعمة بالرضا والقناعة والتطلع لرؤية وتلمس نتائج هذا العطاء على شكل إنتاج وإنجازات على صعيد البناء الوطني.
- ✚ إن تفريط أي مواطن بحق الوطن وتقاعسه أو إهماله في أداء واجباته نحوه، يجلب العواقب السيئة على مستوى الفرد والجماعة، ويسبب الخلل ويؤدي إلى إنتشار الفساد.. قال الله تعالى: (ولا تقسدا في الأرض بعد إصلاحها).
- ✚ إن أول ميادين عطاء المواطن لوطنه، هو الميدان الإقتصادي الذي تنعكس النتائج المتحققة فيه على حياة الفرد والمجتمع إنعكاساً مباشراً وملموساً وإيجابياً، يلبي إحتياجاتهم ويحقق أهدافهم ويضمن لهم عدالة توزيع الموارد والخدمات بينهم.
- ✚ إن خضوع الإدارات الحكومية بكل إختصاصاتها ومستوياتها، وتطبيقها لمبادئ الإدارة الحديثة (القانونية، الموضوعية، العقلانية)، وممارستها للرقابة ومعاقبتها للمخالفين لضمان تحقيق الفاعلية والكفاءة، شرط أساس لأية برامج ناجحة للإدارة والتنمية والإنتاج.
- ✚ إن مشاركة النخب والكفاءات العلمية والمهنية في مختلف أنشطة الحياة المجتمعية، يجب أن تتم عبر منظمات وجمعيات ونقابات مسجلة، لها ضوابط وشروط وقواعد داخلية، تتناغم وطبيعة الدولة الحديثة وتشريعاتها ومؤسساتها وسياساتها وأهدافها. وتخضع للقوانين السارية المنبثقة من الدستور، وتعمل وفقاً لها.
- ✚ إن من الطبيعي أن تعاني أية مرحلة إنتقالية نحو التنمية من مشكلات وأزمات، لعل أبرزها ما تعانيه البلدان المتخلفة والنامية من أزمات: الهوية، الشرعية، المشاركة، التغلغل، الإندماج، التوزيع، وأزمة ثقافة الحاكم الواحد، ولكن من غير الطبيعي هو ألا يكون للنخب والكفاءات العلمية والمهنية في هذه البلدان دور ولا نصيب في حل تلك الأزمات بوصفها العائق الأخطر والأكبر لمساعدتها لتحقيق أهداف التنمية والتقدم، لأن هذه النخب والكفاءات هي الأقدر على تشخيصها لتلك المشكلات والأزمات، وتحديد المعالجات المناسبة لها، ووسائل وأساليب تنفيذها.
- ✚ إن المنظمات والجمعيات والنقابات التي تنتمي إليها النخب والكفاءات، يجب أن تفرز من بين هؤلاء، قيادات قادرة على تفعيل نشاطاتها وتنسيقها وتوجيهها في الإتجاه الصحيح، لأن وجود

- وجهد هذه القيادات، ينظم ويسرع أدوار النخب والكفاءات وتنظيماتهم في حل المشكلات ومعالجة الأزمات، مما يضمن صحة مسار البناء الديمقراطي، ونجاح خطط التنمية الشاملة.
- ✚ إن نجاح أو فشل النخب والكفاءات وقياداتها المهنية في أداء أدوارها في الإنتاج والتنمية يعتمد على مجموعة من العوامل، أهمها: درجة النضج السياسي لديها المرتبطة طردياً بدرجة النضج السياسي في البلاد، والحاجة إلى توحيد جهود هذه النخب والكفاءات وقياداتها المهنية لأحداث التغيير التنموي المطلوب في مواجهة عوامل التعطيل والتشتيت الداخلية والخارجية، السياسية منها والأمنية والاجتماعية والاقتصادية.
- ✚ إن النخب والكفاءات وقياداتها المهنية، وبحكم ما هو متاح لها من معرفة وتخصص وإحاطة بتفاصيل الأوضاع العامة والخاصة في البلاد، ملزمة بالكشف عن تجاوزات النظام الحاكم، والتصدي لدوره السلبي الذي تسبب في تفعيل وترسيخ أزمات الهوية والشرعية والمشاركة والتغلغل والاندماج والتوزيع، لتضمن توافر الظروف الإيجابية التي يتطلبها بناء دولة ديمقراطية مدنية مواكبة للعصر.
- ✚ إن النخب والكفاءات وقياداتها المهنية، وبحكم ما هو متاح لها من معرفة وتخصص وإحاطة بتفاصيل الأوضاع العامة والخاصة في البلاد، ملزمة ببذل كل الجهود الممكنة لتطوير التقنية الإنتاجية ورفع مستوى أسلوب العمل المثمر وتطويره، وإستهراض همم العاملين والإداريين والمجتمع معهم ومن ورائهم للمشاركة الفاعلة والإيجابية في ذلك.
- ✚ إن العلم هو السلاح الأهم بل الوحيد للقضاء على الفقر والجهل والبطالة والتخلف والتعصب والتطرف والعنف، ولكن إستعمال هذا السلاح في العراق يبدو متعزراً لما يعانيه قطاع التربية والتعليم فيه من تراجع، بل تدهور وإنحطاط. إن برامج بناء الأوطان، يجب أن تبدأ ببرامج لبناء الإنسان، يبدأ بإصلاح مؤسسات وبرامج التربية والتعليم، لأن مدخلات المجتمع، تعتمد على مدخلات التعليم العالي المعتمدة بدورها على مدخلات التعليم الابتدائي والثانوي، وهو ما يجعل مخرجات المجتمع، تعتمد على مخرجات التعليم الابتدائي والثانوي المعتمدة بدورها على مخرجات التعليم العالي التي تعاني من تدني مستوياتها في العراق، نتيجة تعامل حكوماته المتعاقبة بإهمال واضح مع القطاع التعليمي، مما يدل عليه ويثبته تناقص إنفاقها عليه ودعمها له.
- ✚ إن التصدي لكل ما يلحق الضرر بسياسة وإقتصاد البلاد، يتطلب العمل على رفع مستوى الموارد الاقتصادية لمكونات الحركة الوطنية للنخب والكفاءات العلمية والمهنية، لضمان إطمئنانها على حاضرها ومستقبلها، ومن ثم قدرتها على القيام بهذا الواجب وتحمل مسؤولياتها.
- ✚ إن إستقطاب الكفاءات العلمية المهنية الفعالة والمحافظة عليها وتطويرها وفق متطلبات العمل والتخطيط الناجح والفعال، لإقامة نظام عمل وإدارة يقوم على الكفاءات البشرية المتميزة ضمن بيئة ملائمة تحقق التقدم والنمو، يتطلب وضع سياسات داخلية تحقق أهداف الحركة الوطنية للنخب والكفاءات العلمية والمهنية، وتبلور النظم الأساسية المناسبة للتحليل والوصف الوظيفي.
- ✚ إن ضمان حياة أمنة للمواطن من الخوف والفاقة، وتوفير الحد الأدنى من الرفاهية والمشاركة السياسية له، لا يتطلب تحديد المخاطر الخارجية فحسب، بل تحديد المشكلات الاجتماعية الداخلية، والكشف عن مسبباتها، وتحدي متطلبات معالجتها، بما يحقق التكامل والاندماج الإجتماعيين اللازمين أساساً للقدررة على التصدي للتهديدات والمخاطر الخارجية، وهو ما يعني ضرورة ملاحظة أن للأمن الوطني مفهومين: الأول (مباشر)، يتعلق بحماية التراب الوطني، وكيان الدولة ومواردها من الأخطار الخارجية، والثاني (غير مباشر)، يتعلق بحماية الجبهة الداخلية، وهوية المجتمع وقيمه، وحسن إدارة قدراته البشرية وموارده الاقتصادية وفق سياسات مدروسة ومتكاملة وقابلة للتنفيذ.
- ✚ إن بناء الدولة يقتضي تفعيل دور النخب والكفاءات للنهوض بهذه المهمة اللازمة لتحقيق التنمية والأمن والإستقرار، ولا يجوز إهمال هذا الدور بأية حجة، ولا تعطيله كوسيلة من الوسائل التي يشجع إستخدامها في العراق اليوم كإنتهاك الحقوق الوظيفية، وفتح باب التوظيف خدمة للمنتمين إلى حزب أو كتلة أو قومية أو دين أو طائفة دون غيرها، وتخصيص درجات وظيفية ورواتب

خيالية لأشخاص غير مؤهلين لا علمياً ولا مهنيّاً، وبما لا يتوافق مع مستواهم التعليمي أو مع شروط إشغال تلك الوظائف.

✚ إن العمل السياسي ليس مهنة، ولا مصدر للتكسب والربح، بل نشاط له خصائصه المميزة التي لو فقدتها، فقد معها نزاهاته ووطنيته، وإنحدر بنفسه وبمستوى وحقوق النخب والكفاءات التي عليها أن تدرك أن سلبيات العمل السياسي للأحزاب في العراق بسبب طابعها القومي أو الديني أو المذهبي الطائفي في العراق، فيجب ألا يدفع إلى محاولة إعطاء هذا الدور السلبي لمؤسسات المجتمع المدني من النقابات والجمعيات المهنية والمنظمات، ولكن دون حرمانها من المشاركة فيه عندما تتوفر لها القدرة والإستعداد الكافيين، لأن هذا يعني التخلي عن فرصة مهمة للتقدم والتطور ومواكبة العصر، كما حدث للعراق بعد الإحتلال، وتطبيق نظام المحاصصة الطائفية الذي عطل هذا الدور بوسائل إجرامية، لأن مأسسة الهويات الطائفية وتسييسها في ظل حكومات المحاصصة، هدد الأمن وزعزع الإستقرار، وحرّم البلد من خيرة مواطنيه وأكثرهم كفاءة وخبرة.

✚ إن بناء الدولة وتفعيل قدراتها وتعزيزها، يتطلب وضع وتطبيق برامج دائمة لبناء قدرات المسؤولين وصانعي القرار، وتدريبهم على الإستفادة من الآثار الإيجابية للهجرة الدولية، والتعاون مع الجهود الدولية الساعية إلى تطوير المعرفة حول العلاقة بين الهجرة والتنمية، وكيفية إشراك الكفاءات العراقية المغتربة في تحقيق التنمية، وإزالة العوائق أمام تقوية صلة هذه الكفاءات بوطنها الأم، وإستثمار قدراتها في مساعدته. ويمكن أن يتم ذلك بتصميم مشاريع خاصة لذلك، مثل مشروع "دور المرأة من أصول عراقية في نقل مهارات إدارة المشروعات الصغيرة إلى المرأة العراقية"، بتمويل من "مؤسسات الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية للهجرة من أجل التنمية"، وتأسيس "المجلس الاستشاري للنخب والكفاءات العراقية المهاجرة" من مجموعة مختارة من النخب والكفاءات العراقية المقيمة في الخارج، لتقديم الإستشارات للحركة الوطنية للنخب والكفاءات العلمية والمهنية في كافة المجالات.

✚ إن دعم قطاع التعليم والبحث العلمي، يتطلب تعزيز الإهتمام الشعبي والحكومي به، لأن الجهل هو البيئة المناسبة لولادة الإستبداد وإتساعه وبقائه، مما يجعل سياسة التجهيل وإغلاق منافذ المعرفة أساس قيام الحكومات الإستبدادية وإستمرارها. لذلك، فإن على الدولة في المقام الأول دعم التعليم والبحث العلمي الذي يبدو ان العراق للأسف غير مدرك لأهميتهما، والدور الذي يلعبانه في تطوير الإقتصاد وتنمية البلاد وتقدمها. ويظهر ذلك جلياً عند مقارنة إنخفاض معدل إستثمار الدولة العراقية في التعليم والبحث العلمي مقارنة بمعدلات الإستثمار العالية حتى بالنسبة لبعض الدول النامية، بعد أن ثبتت علمياً وعالمياً فائدة ذلك الإستثمار بل وضرورته. وقد لوحظ مؤخراً أيضاً الإنخفاض الملموس في نسبة إقبال الأساتذة الجامعيين في العراق على البحوث العلمية والنشر العلمي، مما يمكن تفسيره بضعف مستوى قسم من هؤلاء الأساتذة، وشعور قسم كبير منهم بعدم الأمن ولا الإستقرار الوظيفي، وعدم وجود تعليمات أو قوانين تلزمهم المشاركة في العملية البحثية.

✚ إن وضع وتنفيذ إستراتيجية شاملة للتعليم والبحث العلمي، وتطوير المناهج والمقررات العلمية في كل المراحل الدراسية، تتطلب تشكيل "مجلس البحث العلمي"، ليتولى ذلك ويشرف عليه في ضوء رؤية علمية وسياسة واضحة ومحددة، تعمل بشفافية وموضوعية، وتشرف على إنشاء مراكز أبحاث متخصصة، يفرغ لها أكفأ الباحثين من العراق والخارج، وبالتعاون مع كافة الجامعات والمؤسسات البحثية.

✚ إن بؤرة مصطلح إدارة الموارد البشرية، إتسعت وتعمقت لتشمل أيضاً الإستقطاب الفعلي الناجح للكفاءات، لتحسين عمل المؤسسات الوطنية وديمومتها، ورفع مستوى دقة الوصف والتحليل الوظيفيين لتحديد مهمات الوظيفة وأسسها ونطاقها ومؤهلات شاغليها ومهاراتهم وخبراتهم، وشروط المقابلة الشخصية، والتعيين، وتحفيز ودعم العنصر البشري، وتطوير وتدريب الموارد البشرية، إضافة إلى النشاط الطبيعي المختص بشؤون العاملين داخل المؤسسات. ويعني ذلك أن تحسن أداء أية مؤسسة وتقدمها، مرهون بقدرات وأداء موظفيها، المرهونين بدورهما بتحسين

وسائل وأساليب إدارة الموارد البشرية، بحيث تكون مسؤولة بشكل رئيسي عن وضع الأشخاص المناسبين في المكان المناسب والوقت المناسب، وهي واحدة من أكثر ما تعانيه الدولة العراقية من المشاكل منذ تأسيسها وحتى اليوم.

✚ إن الديمقراطية كنظام يجعل الشعب مسؤولاً عن إختيار الحكومة، لتعمل من أجله، وتكون مسؤولة أمامه، ومحاسبة من قبله، يتطلب توظيف كل الإمكانيات والكفاءات الفردية والجماعية، وبناء هياكل مؤسسية حكومية ومجتمعية متكاملة تتواءم وروح العصر وتستفيد من منجزات المجتمعات الأخرى. ولن يتحقق أي من هذا الأهداف في حال إهمال النخب والكفاءات أو تهملها وتحييدها وعدم تمتعها مع باقي أبناء الشعب بالعدالة الاجتماعية.

✚ إن معالجة ما يعاني منه الجهاز الحكومي في مفاصله كلها من الترهل والبيروقراطية السلبية، تتطلب محاربة ظواهر الوساطة والمحسوبية والشللية والجهوية، وسن قوانين تمنعها وتجرمها وتعاقب عليها، فدولة القانون التي نريدها في العراق، ليست بحاجة لوساطة ولا محسوبية، وإنما لقوانين تنظم شؤون الحياة، وتعاقب كل من لا يلتزم بالقانون، فلا يجوز بعد الآن ترك الجهاز الإداري الحكومي في حالته البائسة التي هو عليها.

✚ إن بناء القدرات ورفع الكفاءات وتحسين المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات للعراقيين، أحد الأهداف الرئيسة لمحطات المعرفة التي تبني تلك القدرات أفقياً وعمودياً، لنتيح الفرص للإستفادة من الخدمات المختلفة التي توفرها تلك المحطات، بالإضافة إلى تطوير مهارات تعلم وإستخدام اللغات الأجنبية لاسيما الإنجليزية، وتنفيذ برامج وحزم تدريبية لإكتساب المهارات ورفع القدرات لمساعدة الراغبين في الحصول على فرص العمل والتطور الوظيفي والإستفادة من إستخدام التقنيات والبرامج الحديثة في التخطيط والتنفيذ.

✚ إن بناء الدولة يقتضي إثبات أن الحكومة التي تدير شؤونها وطنية ومحيدة وليست تابعة لقومية ولا دين ولا طائفة ولا حزب أو كتلة، وأنها تسعى لتحقيق الشراكة الوطنية الحقيقية بين كافة أطراف الشعب وفئاته في حكم البلاد بالحكمة والعدل وتكافؤ الفرص، ويقتضي هذا بناء المجتمع وتوحيده مما يقتضي بدوره تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة بين أبناء الشعب لا بين أحزاب وكتل وقوى طائفية فاسدة، وإعادة الهيئة للجيش والدولة والمؤسسات، والمساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات وأمام القانون، فما أوصل العراق إلى بؤس **(الفوضى الخلاقة)** التي أوصلته إلى مرحلة **(اللا دولة)** وحتى مرحلة **(اللا حكومة)**، ليس الإحتلال فقط، ولكن الحكومات الإستبدادية قبل الإحتلال، ثم حكومات الحرية والديمقراطية المزيفة بعد الإحتلال.

✚ إن مهمات إعادة إعمار العراق وبنائه من جديد، لا تحتاج فقط إلى رأس المال الكافي لذلك، والخطط المناسبة، والإرادة السياسية المخلصة والصادقة، لكنها تحتاج أولاً وقبل ذلك كله إلى رأس المال البشري المؤهل والكفاء الذي لايزال العراق يمتلك الكثير منه، على الرغم من أن الظروف الصعبة التي مر بها في العقود السابقة إستنزفت جزءاً منها، وأبعدت الجزء الآخر، مما جعله في حاجة لوضع الخطط الإستراتيجية اللازمة لإستعادة النخب والكفاءات المهاجرة، وتوظيفها في إعادة إعمار العراق وبنائه، وهو ما يتطلب إتخاذ القرارات المناسبة لذلك.

✚ إن الإنشغال ببناء الحكومة والدولة وعمليات إعادة الإعمار، يجب ألا تنسينا أهمية تلبية الإحتياجات المختلفة للمواطن، بما يضمن له الإستقرار المادي والنفسي، وهو ما يتطلب وضع السياسات والخطط وإتباع عدد من الإجراءات التي تحقق ذلك، وفق رؤية تنموية شاملة ومستدامة واضحة الأهداف وبرامج العمل والتنفيذ، تقبل القياس والتقييم والتقويم والتصحيح وتسخير كل الإمكانيات المطلوبة لتحقيقها، وعلى رأسها الأجهزة الرقابية التي تضمن حسن الرقابة والمتابعة الإيجابية لتحقيق إستمرار البناء وتجديده ودعم متطلباته للمرحلة القادمة بكل ما يقتضيه ذلك من وضوح الرؤية والسياسات والإستراتيجيات والأهداف والأدوات الوطنية السليمة والمباشرة لتنفيذها، وإلزام جميع الشركاء بذلك وعدم ترك الأمور لأهواء وأمزجة ومقترحات كل قادم لموقع أو منصب جديد، لأن عدو البناء هو الهدم، وهو ما يعني ضرورة الإنتباه لأهمية التأهيل والتدريب على فهم دور ومسؤولية الموقع والمنصب لكل قادم جديد وهو ما يتطلب إنشاء



"المعهد العالي لبناء القيادات الإدارية" لتجنب هدم ما يتم بناؤه في كل مرحلة تغيير، وتعلم كيفية الاستفادة من البناء السابق لإكمال مسيرة البناء.

**ولعل من الضروري هنا، تبيان أن العوامل الرئيسية التي تدفع النخب والكفاءات إلى الهجرة هي:**

- ✚ **العامل السياسي..** ويتمثل في زيف الديمقراطية وفقدان الحرية وغياب العدالة وإنعدام المساواة، وتسلب أحزاب وكتل وقوى وشخصيات طارئة على الحياة الاجتماعية والسياسية، وذات توجهات ومواقف متعصبة قومياً أو دينياً أو مذهبياً، لا تحفظ ولا تراعي حقوق المواطن ولا حتى الإنسان.
- ✚ **العامل النفسي..** ويتمثل بالشعور بالإحباط من سياسات التهميش والإقصاء والتجاهل المتعمد واليأس من توفر الفرص تحقيق الذات نتيجة الوساطة والمحسوبية والتكتلات الفئوية الضيقة وغياب العدالة الاجتماعية وتفشي الفساد.
- ✚ **العامل الاقتصادي..** ويتمثل بانخفاض مستوى الرواتب والمحفزات المادية للنخب والكفاءات بما لا يحقق لهم المستوى اللائق بهم من المعيشة والإستقرار، مقارنة بدول أخرى تقدم لنظرائهم محفزات مادية مغرية، تحقق لهم وتضمن ما هو أكثر من المستوى المعيشي اللائق والإستقرار والأمن الوظيفي.

ولكن تأكيد الحركة الوطنية للنخب والكفاءات على أهمية دور النخب والكفاءات في إعادة أعمار العراق، يلفت نظر النخب والكفاءات العراقية التي يدافع عنها وعن حقوقها، أن عليها وقبل أن تفكر بأليات وسبل مساهمتها في إعادة بناء العراق، عليها أن تطالب السلطة السياسية بوضع برنامج وطني طموح للإعمار، ودعوة المخلصين من النخب والكفاءات داخل البلاد وخارجها للمساهمة فيه بغض النظر عن إنتماءاتها القومية والدينية والطائفية والسياسية وعلى أساس مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب. إذ يكمن جانب كبير من التحديات التي تواجه العراق في الفوضى السياسية والإدارية، هي إدارة شؤون البلاد من قبل أفراد وجماعات غير مؤهلة، تعطى الأولوية لمصالحها الفئوية والفردية الضيقة ولا تهمها مصلحة الوطن العليا. ولا يمكن والحال على ما هو عليه، أن يسمح هؤلاء للنخب والكفاءات العراقية في بلدان المهجر بالعودة إلى العراق، ولا أن يعطوا الفرصة لمن كان منهم داخل العراق، للمشاركة في السلطة، لأنهم يرون فيهم جميعاً، تهديداً شخصياً مباشراً لهم، قبل أن يكون تهديداً لمناصبهم ومصالحهم، وحتى لو أتاحت الفرصة لتلك النخب والكفاءات من داخل وخارج العراق لتولي أية مناصب في مثل هذه الظروف، فإنهم سيعيشون صراعاً حاداً وخطيراً مع المسؤولين غير الأكفاء في مراكز القرار. ومن الضروري المطالبة أيضاً بتطوير الإدارات الجامعية وإستبعاد المسؤولين الذين جرى تعيينهم على أساس الولاءات الحزبية والمحاصصة الطائفية، وإناطة رئاسات الجامعات وعمادات الكليات ورئاسات الأقسام في الجامعات بأساتذة جامعيين مستقلين من ذوي الخبرة والكفاءة وبالطرق النزيهة والديمقراطية. ويتعين على النخب والكفاءات، المطالبة بتشريع قانون خاص برعاية النخب والكفاءات العراقية في الداخل أولاً، ووضع الحلول للمشاكل المتعلقة بعودة نظرائهم في الخارج بما فيها السكن وإحتساب الخدمات الوظيفية بهدف تسهيل عودتهم وضمان إستقرارهم، ومعالجة صيغ التعيين والتعاقد معهم للعمل في المؤسسات الحكومية والخاصة، وتوفير القروض والمنح المالية والتسهيلات الإدارية لتأسيس مشاريع متخصصة بدلاً من اللجوء في ذلك إلى الجهات الأجنبية، وإعطاء الأولوية للنخب والكفاءات العراقية الموجودة في المهجر لإقامة مشاريعها الإستثمارية المختلفة داخل العراق، دون مطالبتهم بالولاء لأحد الأحزاب السياسية.

- ✚ **إن على أية حكومة وطنية مراعاة الكفاءات الفردية مهما كان مستوى أصحابها في الهيكل التنظيمي لمؤسسات الدولة، لأن المناصب التي يشغلونها تتطلب كفاءة معينة لأداء مهامهم بصورة تحقق معها أهداف كل مؤسسة، بما يتناسب مع متطلبات البناء والتقدم، وفيما يلي أهم المؤهلات والمهارات الواجب توفرها في الأفراد الأكفاء:**
  - المرونة وقدرة على التأقلم والتكيف مع المفاجآت والظروف المتغيرة، مع الثبات في السير نحو الهدف.

- القدرة على التعامل مع التقنيات الحديثة بسرعة وكفاءة عالية، مع الرغبة في إتقان العمل وتحسينه، وإيجاد المناخ الملائم للتطوير ومواجهة التحديات.
  - القدرة على إتخاذ القرار وإدارة وقيادة المرؤوسين بطريقة فعالة، وتحمل المسؤولية بشجاعة عن كافة القرارات.
  - قوة الإرادة ووضوح الرأي والتوسط بين الإفراط والتفريط وإمتلاك الأفق الواسع والنظرة الشاملة.
  - إحترام القوانين والأنظمة وتطبيقها على شخصه وعلى غيره دائماً وفي كل الأحوال، والقدرة على نقد الذات، وقبول نقد الآخرين.
  - القدرة على التفكير الدائم بالمستقبل والحاضر، وإستخلاص الدروس من التجارب الفاشلة والناجحة في مؤسسته أو سائر المؤسسات.
  - القدرة على إصدار أحكام موضوعية على الذات والآخرين، وإحترام من معه أو من سبقه من الرؤساء والزملاء والمرؤوسين، وعدم الإساءة إليهم في غيابهم.
- وأخيراً، فإن تحقيق أهداف المشروع السياسي المتضمن للنقاط سالفه الذكر، يستوجب من **الحركة الوطنية للنخب والكفاءات العلمية والمهنية** التفكير الدؤوب والجدي في إجراء تغييرات جذرية في أنماط الإدارة والإنتاج القائمة، وأول ما يتوجب البدء به هو الإهتمام بالعنصر البشري، على مستوى السلوك والعلاقات والخبرات والمعارف، لأنه مصدر المعرفة والإبداع التي تمثل محور كل تغيير أو عمل تطويري، وأن تحمل لواء التغيير النخب والكفاءات التي لا يمكن تحقيق أي تغيير ناجح في حال غيابها أو ضعف أدوارها، وترى **الحركة الوطنية للنخب والكفاءات العلمية والمهنية** أن أية عملية تغيير أو تطوير أو تحسين، لا تبدأ بالعنصر البشري محكوم عليها بالفشل، لأن التنمية الحقيقية هي تنمية العنصر البشري الذي يحقق التنمية.

**الحركة الوطنية  
للنخب والكفاءات العلمية والمهنية  
\*\*\*\*\***